

## واشنطن عاجزة عن مواجهة إيران.. إنها الحرب إذا



العقوبات المفروضة على طهران مقابل استئناف المحادثات.

واضح تماما أن ملالي إيران ابتلعوا الطعم، وابتاتوا على قناعة أن الولايات المتحدة تخشى قوتهم وبأسهم ولا طاقة لها على مواجهتهم. آخر ما تريده واشنطن أن يقال إنها واجهت عدوا ضعيفا مستخدمة قوة تدمير شديدة، لذلك تجتهد لإقناع العالم أن إيران خصم قوي، رده يتطلب أكثر من مجرد قطع بحرية تجول في المنطقة.

الحرب التي تريدها واشنطن ستكون مفاجأة لملالي إيران، الذين لن يجدوا الوقت الكافي للرد عليها، فهي حرب ستحسم دون أن تمنحهم فرصة للتفكير أو القيام بردة فعل.

سلوك النظام الإيراني العدواني على مدى أربعين عاما لن يتوقف اليوم، رغم أن الفرصة ما زالت أمامه للتراجع، خاصة وأن جيرانه يبدون الحرص على تجنب المنطقة لمواجهة عسكرية مؤلمة للجميع.

في الأثناء، ستبذل واشنطن جهودها لاستدراج ملالي طهران إلى مغامرة جديدة، ولن يطول انتظار واشنطن قبل أن يرتكب حكام طهران حماقة تكون بالحجم والتأثير الذي يمكن معه للولايات المتحدة انتزاع تكليف دولي، يخولها تاديب النظام الإيراني وانتزاع مخالبه.

سبق لهم أن حذروا من هذا السيناريو منذ بضع سنوات.

وكان خبراء قد توقعوا في عشرينات القرن الماضي نهاية البارجة، باعتبارها واحدة من أفضل قطع السلاح البحري. ليمضي التقرير بالقول إن القطع البحرية الأكثر كلفة، أصبحت بالكاد قادرة على إحداث تأثير استراتيجي، وأن قطع البحرية معرضة للهزيمة في المعارك، وعرضة للتدمير أو العطب أو التحييد.

التقرير بهذه الصياغة، رسالة واضحة للإيرانيين، تشجعهم على التمسك في موقفهم الراض لآية حلول دبلوماسية. إنهم الطرف الأقوى الذي تخشاه واشنطن، فلماذا يقدمون التنازلات؟

التمادي في الخطأ كان واضحا على الصعيد الدبلوماسي، عندما رفض الرئيس الإيراني، حسن روحاني، الرد على رسالة، للرئيس ترامب. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هو من نسق المكالمة الهاتفية بين الرئيسين، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في نيويورك الأسبوع الماضي.

وفي الوقت الذي قال فيه ترامب إنه رفض اقتراحا إيرانيا برفع العقوبات عن طهران، مقابل عقد لقاء مع روحاني، سارع هذا الأخير إلى القول إن واشنطن هي التي عرضت رفع جميع

فقط على صد أي هجوم محتمل، بل على إلحاق الهزيمة بها، وتحقيق النصر عليها.

ليس أمرا صعبا أن تخدع إنسانا مصابا بالغرور، وفي الحالة الإيرانية الخديعة سهلة لأكثر من سبب، أهمها اعتقاد الملالي أن الله يؤيدهم بجنود لا يراهم أعداؤهم.

تقرير "فورين بوليسي" محبوب بطريقة لا تنبر الريبة، ومن يطلع عليه يقتنع بأن القوات الأميركية عاجزة عن الدخول في مواجهة عسكرية مع إيران. ويعزو التقرير تردد إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالرد على الهجوم الذي استهدفت فيه إيران "أرامكو"، إلى عجز واشنطن عن استخدام قواتها في منطقة الخليج وأن خياراتها في مواجهة إيران محدودة للغاية.

خديعة مثل هذه يجب أن تكون محبوكة بشكل جيد، وهذا ما فعله التقرير الذي تحدث عن جيل جديد من الغواصات الهادئة، وعن تطور في صناعة الطوربيدات التي تجعل العمليات العسكرية القريبة من السواحل أكثر خطورة مما كانت عليه في الماضي. وأن حاملات الطائرات الأميركية لم تعد محصنة ضد المخاطر في حال اقتربها من المياه الإقليمية للعدو. وللمزيد من المصداقية، استشهد التقرير بخبراء من البحرية الأميركية



علي قاسم  
كاتب سوري  
مقيم في تونس

الجيش الأميركي عاجز عن مواجهة القوة الصاروخية الإيرانية الهائلة. هذا ليس تصريحاً منقولا عن مسؤول إيراني، مصاب بجنون العظمة، وليس نقلا عن مصدر في حزب الله، أو حديثا لسائق تاكسي مزعج يطوف بك في شوارع مدينة عربية.

إنه خلاصة تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية مؤخرا، ويمكن تفسيره بطريقة واحدة هي أن الحرب باتت وشيكة. اعتادت الولايات المتحدة قبل الدخول في أية مواجهة عسكرية تضليل الخصم وإقناعه، بطريقة غير مباشرة، أنه قوي يمكن أن يلحق بها الضرر، وأنها تحسب له الف حساب. حدث هذا في الماضي، وهو يحدث اليوم.

قبل أن تتخذ الإدارة الأميركية قرار الحسم بالجوء إلى الوسائل العسكرية، تحرص على أن تقع الجميع أنها استنزفت كل الحلول السلمية الممكنة، ولهذا الغاية تلجأ إلى إيهام الخصم بأنه الأقوى، ليصر على مواقف العدائية المتشددة. وتظهر الخوف منه ليتوهم أنه قادر، ليس

## محنة اليسار الجزائري في ظل انقساماته

والفلاحين والمثقفين إلى صفوف حزب القوى الاشتراكية وحزب العمال منذ إنشاء هذين الحزبين، ولقد أدى هذا إلى شل قوتها السياسية وأفقدها الفاعلية سواء في الانتخابات المختلفة أو في تسطير سياسات البلاد. وهكذا بقي حزب العمال على مدى 20 سنة مجرد ديكور في البرلمان جراء فشله في الحصول على الأغلبية، علما أن الإحصائيات الوطنية تؤكد أن تعداد العمال والفلاحين الجزائريين يشكل حصة الأسد في الوعاء الانتخابي عبر الوطن.

حزبية لها تأثير إيجابي في المشهد السياسي الجزائري خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة. مثلا أن حزب القوى الاشتراكية الذي يعتبر أهم حزب يساري جزائري تأسس بعد الاستقلال فشل في تحسين نفسه بإطارات مثقفة تملك فكرا استراتيجيا متطورا ونابعا من استلهم وتأكيد لخصائص المجتمع الجزائري، وفي تغذية صفوفه بكفاءات شابة مدربة على تقنيات تحديث وتفعيل إدارة وتسيير شؤون الدولة.

والحال أن حزب القوى الاشتراكية ليس وحده الذي ضيع الرهان التاريخي، بل هناك أيضا حزب العمال الذي ما فتئ يقدم نفسه كمثل للعمال الجزائريين ولكنه لم يفلح في تجاوز ثقافة الحزب الواحد الطاغى، الأمر الذي منعه من التحول إلى نموذج حيوي لليسار الجزائري المتطور تنظيميا واستقطابا لملايين العمال والمثقفين اليساريين ولشريحة الفلاحين المحسوبة تاريخيا على التيار الاشتراكي الوطني، فضلا عن ذلك فقد بقي هذا الحزب المنسحب بقشور التروتسكية شجيا وشللا مما أصابه بإعاققة العقيدة السياسية المستوردة التي تنزعها لوزيرة حنون. ولقد حال كل هذا دون ربح رهان التنمية الوطنية بكل أشكالها.

لاشك أن حدث اعتقال لوزيرة حنون ثم سجنها، ينبغي أن يحفز المحللين السياسيين للتشكيلات السياسية الجزائرية على فتح ملف المشكلات الكبرى التي يعاني منها اليسار الجزائري في الماضي والحاضر، وفي المقدمة إنتاج وإعادة إنتاج السلوك القديم الذي تميزت به قيادات الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة الاستقلال، فضلا عن فشله في صياغة نظرية الدولة الحديثة في الجزائر.

ففي هذه الأيام تبرز أمام الرأي العام الوطني عدة قضايا مثيرة للجدل منها ظاهرة سكوت اليسار الجزائري على سيطرة لوزيرة حنون على قيادة حزب العمال لمدة عشرين عاما كاملة، علما أن أجيادات الديمقراطية التي بناها بها اليسار الجزائري تفترض نهج أسلوب التداول على تسيير هذا الحزب وتجديد قياداته المركزية وعلى المستوى القاعدي باستمرار لتفادي تكريس دكتاتورية الزعامة الفردية التي تعتبر أحد أخطر أمراض البنية السياسية الجزائرية.

إن تسلط الزعيم التاريخي حسين آيت أحمد على حزب القوى الاشتراكية لغاية وفاته بالمهجر السويسري، وكذا أفراد لوزيرة حنون بزعماء حزب العمال على مدى عشرين عاما، وإسناد نقابة العمال إلى شخص رأسمالي مثل سيدي السعيد كلها عوامل لعبت دورا مفضليا في تشويه اليسار الجزائري من جهة، وفي تقليص حظوظه في أن يكون معيارا ديمقراطيا ونموذجا متطورا في المشهد السياسي الجزائري. وعلى أساس هذا الإخفاق يمكن لنا إدراك لماذا لم يستقطب اليسار الجزائري شرائح العمال



أزراج عمر  
كاتب جزائري

ينظر الرأي العام الجزائري إلى خمود الفاعلية السياسية لأحزاب المعارضة وإلى تشتتها المتسارع، في ظل تشديد النظام لقيضته على السلطة بعد التخلص من جزء مهم من عصابة مرحلة الرئيس السابق عبدالعزیز بونفليقة، بعين الريبة والدشهة في أن واحد.

## حدث اعتقال لوزيرة حنون ثم سجنها ينبغي أن يحفز المحللين السياسيين للتشكيلات السياسية الجزائرية على فتح ملف المشكلات الكبرى التي يعاني منها اليسار الجزائري في الماضي والحاضر

ومن الواضح أن عاصفة الحراك الشعبي التي ما تزال تخلخل بنيان الوضع السياسي الجزائري المهالك تمكنت من الكشف عن هزال هذه المعارضة بكل أطرافها بما في ذلك أحزاب اليسار الجزائري الرسمي، مثل حزب القوى الاشتراكية الذي أسسه الراحل حسين آيت أحمد، وحزب العمال الذي تزعمته على مدى العشرين سنة الأخيرة لوزيرة حنون التي تقع الآن في السجون بتهمة التآمر على أمن الدولة إلى جانب عدد من الشخصيات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية المعروفة وذات النفوذ مثل رئيسي الحكومة السابقين أحمد أويحيى وسعيد المالك سلال والجنرال توفيق ويسعد برباب وعلي حداد وسعيد بونفليقة وغيرهم.

وفي هذا الخصوص يتساءل المواطنون الجزائريون عن أسباب تخلي الشعب الجزائري عن لوزيرة حنون، حيث هناك من يفسر ذلك بأن عدم دفاع الأحزاب المعارضة التي تدعي الانتماء للتقاليد اليسارية مثل حزب القوى الاشتراكية وكذلك شريحة اليسار المشارك في الحراك الشعبي بواسطة المظاهرات العارمة عبر القطر الجزائري يعود إلى أن حزبها ليس له ارتباط مصيري حقيقي بالعمال والفلاحين، وهو يشبه تماما معظم أحزاب المعارضة الجزائرية.

في هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن اليسار الجزائري لم يتمكن حتى اليوم من التحول إلى قوة رمزية للشعب الجزائري، كما عجز عن خلق خارطة سياسية وطنية تقوم على تأسيس قطبية

## تونس.. ورطة القروي أم ورطة النهضة؟

إذا فاز حزب القروي في الانتخابات البرلمانية فسيسكون ذلك مؤشرا على إمكانية فوزه في الدور الثاني للرئاسيات حتى لو بقي في السجن، خصوصا وأن قيس سعيد رغم ما عرف عنه من نزاهة وطوباوية ورومانسية ثورية، بات يواجه نتائج الثقافة القوي الأيديولوجية والفوضوية والاعتزالية المتشددة حوله، في حين أن أغلب التونسيين وسطوون ومعتدلون وثابتون على أمل الاستقرار وغير ميالين للشعارات الثورية والمغامرات غير محسوبة العواقب، كما أن المجتمع ليبرالي ومنفتح على العالم بطبيعته، وللنساء دور كبير في تكريس قيمه الحداثية، بما سيكون له تأثير بالغ في النتائج. ماذا سيكون موقف النهضة إذا فاز قلب تونس في الانتخابات التشريعية؟ بالتأكيد ستدفع مباشرة إلى العمل على إطلاق القروي من السجن في محاولة لاسترضائه والبحث عن مكان تحت جناح حزبه، فالقيادة البراغمانية للحركة قادرة مرة أخرى على الانقلاب على مواقفها السابقة وعلى اتهاماتها للقروي وحزبه بالفساد، ولناخيه بالطمع في المساعدات، فما يهمها أولا وقبل كل شيء هو أن تكون جزءا من الحكم ولو بحقيبة وزارة أو وزارة دولة، لأنها ترفض تحمل وزر المعارضة وما قد يحمله إليها من تداعيات تخشاه.

عندما نتحدث عن المسألة سنجد أن الصراع الحقيقي هو ذلك القائم بين نبيل القروي وحركة النهضة، وهو ما عبر عنه القروي في رسالته الخارية من محبسه إلى راشد الغنوشي، وليس جديدا أن حركة النهضة متغلغلة في مفاصل الدولة والسلطة بما في ذلك السلطة القضائية ما يجعلها المتهمه الأولى للوقوف وراء الورطة التي تعيشها البلاد بسبب احتجاج مرشح رئاسي وراء القضبان.

لست أبرئ القروي من شبهة الفساد المتعلقة به، ولكن إلى حد الآن هو في سجن احتياطي دون حكم قضائي، وبالتالي كان من الممكن الإفراج عنه بضمونات، لكن الخوف من تأثير وجوده خارج محبسه في الدور الأول للرئاسيات ثم في الانتخابات التشريعية على تحقيق مزيد من النتائج لفائدته، يبقئ السبب الرئيس لمنع تسريحه، اعتمادا على تعلقه عدم الاختصاص، وهو ما يؤكد أن القضية مرتبطة بالقرار السياسي، ولكن القرار السياسي في يد من؟ كل المؤشرات تقول إنه في يد النهضة التي لا يزال قياديوها يؤكدون أنها لا تحكم. مفتاح غرفة القروي في سجن المراقبة ليضع، وهو بالتأكيد موجود، لكنه يحتاج إلى قرار ليفتح تلك الغرفة التي سيكون لها تأثير كبير في المشهد السياسي في تونس خلال الفترة القادمة.

السابقة، والعودة إلى مربع 2011 حيث الشعارات الثورية والخطاب التصنيغي للتونسيين بين نظام قديم ونظام جديد، وفاسدين وغير فاسدين، ومتورطين وبراء، وأصحاب مشروع وفاديين للمشروعية، الخ.

بعد الإعلان عن نتائج الدور الأول للرئاسيات، قفزت حركة النهضة في مركب قيس سعيد، باعتباره مركب المد الثوري العائد الذي يمكن أن تتطهر فيه من سنوات حكم أنكرته، وكأنها كانت في صفوف المعارضة، والتي تمثلها قوى تستعمل كل الأدوات للسيطرة على الحكم أو البقاء فيه، دون اعتبار لما قد يترتب عن ذلك من مخاطر على مستقبل البلاد المقترية من حافة الإفلاس المالي والاقتصادي، والمعرضة لمزيد من التآزم الاجتماعي الذي قد يصل إلى مستوى الانفجار في ظل حالة الفوضى التي تعم المشهد السياسي.

عندما تقرر مرة أخرى الإبقاء على المرشح للدور الثاني من الرئاسيات نبيل القروي قيد الاحتجاز بالسجن، تبين أن الجميع بات في ورطة من الصعب عبورها أو الخروج منها، وأن القضية سياسية بالأساس وحلها لن يكون إلا بقرار سياسي، ولكن من الذي يستطيع اتخاذ؟ قد يجيب البعض بأن القرار يعود إلى من بيده السلطة، ولكن من الذي يبيد السلطة اليوم؟ هل هو رئيس الحكومة؟ أم رئيس الدولة؟ أم البرلمان؟ أم أحزاب الحكم؟

حقيقة الأمر أن الحكومة حاليا ومنذ فشل رئيسها في الانتخابات الرئاسية تبدو أقرب إلى حكومة تصريف أعمال في انتظار نتائج الانتخابات التشريعية التي ستقرر القوة البرلمانية التي ستشكل الحكومة القادمة، وهنا مرطيق التصويت، لكن ماذا لو فاز قلب تونس بالمرتببة الأولى وتم تكليفه بتشكيل الحكومة؟ بل ماذا لو قرر الحزب تكليف القروي ذاته برئاسة الحكومة القادمة؟ وماذا لو تم تعيين وزير للعدل من قلب تونس؟

الصراع الحقيقي هو ذلك القائم بين نبيل القروي وحركة النهضة، وهو ما عبر عنه القروي في رسالته الخارية من محبسه إلى راشد الغنوشي، وليس جديدا أن حركة النهضة متغلغلة في مفاصل الدولة والسلطة بما في ذلك السلطة القضائية



الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

عندما نتحدث عن ديمقراطية مختلفة أو عقيمة أو فاقدة للأهلية، فنحن نقرب من توصيف الديمقراطية التونسية التي لم تخرج من جلاب تاريخ طويل من الإقصاء يمتد إلى قرون عدة، وتواجه اليوم حقيقة تلك الثقافة "العريقة" المعادية للتعديدية والتتوع، والتي تمثلها قوى تستعمل كل الأدوات للسيطرة على الحكم أو البقاء فيه، دون اعتبار لما قد يترتب عن ذلك من مخاطر على مستقبل البلاد المقترية من حافة الإفلاس المالي والاقتصادي، والمعرضة لمزيد من التآزم الاجتماعي الذي قد يصل إلى مستوى الانفجار في ظل حالة الفوضى التي تعم المشهد السياسي.

عندما تقرر مرة أخرى الإبقاء على المرشح للدور الثاني من الرئاسيات نبيل القروي قيد الاحتجاز بالسجن، تبين أن الجميع بات في ورطة من الصعب عبورها أو الخروج منها، وأن القضية سياسية بالأساس وحلها لن يكون إلا بقرار سياسي، ولكن من الذي يستطيع اتخاذ؟ قد يجيب البعض بأن القرار يعود إلى من بيده السلطة، ولكن من الذي يبيد السلطة اليوم؟ هل هو رئيس الحكومة؟ أم رئيس الدولة؟ أم البرلمان؟ أم أحزاب الحكم؟

حقيقة الأمر أن الحكومة حاليا ومنذ فشل رئيسها في الانتخابات الرئاسية تبدو أقرب إلى حكومة تصريف أعمال في انتظار نتائج الانتخابات التشريعية التي ستقرر القوة البرلمانية التي ستشكل الحكومة القادمة، وهنا مرطيق التصويت، لكن ماذا لو فاز قلب تونس بالمرتببة الأولى وتم تكليفه بتشكيل الحكومة؟ بل ماذا لو قرر الحزب تكليف القروي ذاته برئاسة الحكومة القادمة؟ وماذا لو تم تعيين وزير للعدل من قلب تونس؟

عندما نتحدث عن ديمقراطية مختلفة أو عقيمة أو فاقدة للأهلية، فنحن نقرب من توصيف الديمقراطية التونسية التي لم تخرج من جلاب تاريخ طويل من الإقصاء يمتد إلى قرون عدة، وتواجه اليوم حقيقة تلك الثقافة "العريقة" المعادية للتعديدية والتتوع، والتي تمثلها قوى تستعمل كل الأدوات للسيطرة على الحكم أو البقاء فيه، دون اعتبار لما قد يترتب عن ذلك من مخاطر على مستقبل البلاد المقترية من حافة الإفلاس المالي والاقتصادي، والمعرضة لمزيد من التآزم الاجتماعي الذي قد يصل إلى مستوى الانفجار في ظل حالة الفوضى التي تعم المشهد السياسي.

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير

مختار الدباني

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk